التقرير الاستراتيجي لشهر يونيو/حزيران 2020

خطة الضم الإسرائيلية

(الجذور، المواقف، الأبعاد والتداعيات)

المقدمة مجموعةٌ من التطورات حملها شهر يونيو/حزيران 2020م، ولكن الأساس منها تعلق بمحور أساسي فيما يخص القضية الفلسطينية، ويتناول هذا التقرير وبشكل مفصل جذور خطة الضم، وأبعادها وتداعياتها والمواقف منها.

خطة الضم

منذ بداية الحديث عن صفقة القرن وعرض تفاصيلها، سارعت الإدارة الأمريكية للإفصاح عن نيتها إيجاد حل للقضية الفلسطينية، معتبراً هذا الحل عادلاً -حسب زعمها-، وقد تم عرض الخطة على السلطة الفلسطينية التي رفضت بدورها من خلال إطارها الأكبر منظمة التحرير تلك الخطة كونها، تعني مزيداً من الاغتصاب للأراضي الفلسطينية، والاستيلاء على القدس الشريف، ولكن بهتان المواقف الدولية والعربية، تجاه صفقة القرن بشكلٍ عام، وخطة الضم، جعل إسرائيل تتخذ مواقف أكثر تطرفاً تجاه الفلسطينيين وقضيتهم، وزاد من الضغوط عليهم في المواجهة مع الاحتلال.

بداية من الشهر الخامس من هذا العام تطورت قضية الضم، وزاد الحديث عنها بشكل كبير في الإعلام الإسرائيلي، خاصةً بعدما تمكن بنيامين نتنياهو من تشكيل حكومة شراكة في إسرائيل مع أحزابٍ أخرى، وتركز إسرائيل في خطة الضم على تفاصيل كثيرة، أهمها ضرورة السيطرة على غور الأردن وهو الحدود الرابطة لفلسطين مع الأردن، وفيما يلي توضح لخطة الضم:

تفاصيل الخطة وجذورها

لا تعتبر قضية ضم إسرائيل لما تبقى من أراضي الضفة الغربية وغور الأردن بالخطوة الجديدة، وإن تأخرت تل أبيب في تطبيقها إلا أنها مهدت لها منذ خمسينيات القرن التاسع عشر وحتى احتلال فلسطين التاريخية عام 1948، مروراً باحتلالها مرتفعات الجولان السورية والقدس الشرقية في حرب يونيو/حزيران عام 1967، وإعلانها ضم القدس الشرقية رسمياً عام 1980، ومرتفعات الجولان في عام 1981، حتى وقتنا الحالي الذي يحمل في طياته أخباراً يومية عن استيلاء الاحتلال على أراض فلسطينية، والتي كان آخرها اعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بسيادة إسرائيل على الجولان المحتل، واعترافه بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل.[1]

وتستند حركة الاستيطان في العقلية الإسرائيلية إلى الرواية التوراتية بشكلٍ أساسي، وما تعتبره إسرائيل وذرائع أمنيّة، وتسعى إسرائيل ضمن ذلك لتحقيق ما يمكن تسميته في استيطانها الجغرافية الفيزيائية التقطيعية، من خلال آليات عدة للسيطرة على الجغرافيا وأهمها:

استخدمت إسرائيل سياسة المحو والإنشاء لإنجاز التغيير الجغرافي وكذلك الديموغرافي، ففي مقابل تدمير 400 قرية أُقيم ما يقرب من 1000 مستعمرة منذ قيام إسرائيل وحتى العام 2013م داخل حدود العام 1948م لوحدها، وحمل قسمٌ كبيرٌ منها أسماءً توراتية، في محاولة لإزالة الفلسطينيين كوجود بشري وتاريخي ومعنوي. وتذكر الدكتور **هنيدة غانم** أنّ سياسة المحو والإنشاء ما هي إلا سياسة إسرائيلية نبعت من مصطلح توراتي ديني عميق المعنى، وهو لعنة "يماح شمو فزخرو"، والتي تعني حرفياً ليمحى اسمه وذكره، وهي أشد اللعنات والمصطلحات قسوةً في اللغة العبرية، وتطلق في العادة على ألد أعداء اليهود، فكانت إسرائيل هادفة من ورائها لاستخدام سياسة إجرامية تنسف كل ما يتعلق بالفلسطيني لاحتلال أرضه، وإنشاء آخر مكانه ضمن فكرٍ وجغرافيةٍ جديدين. ومحو المشهد المتعلق بالأصلاني واستبداله بآخر استيطاني أو استعماري وإنشاء سرديةٍ قومية بشأن العلاقة بين المستعمر الجديد وبين المكان، وعرضها في ديباجة روحانية تُمجد العودة إلى أرض الآباء والأجداد، وهذا يؤدي بالضرورة لإنتاج جيلٍ جديد لا يعرف الطبقة المخفية تحت قدميه، ولذا فالعلاقة بين سياسة المحو والتجهيل علاقة وظيفية عدا عن كونها سياسة استيطانية إحلالية.[2]

انحسرت الأراضي العربية جراء السياسة الاستيطانية الإسرائيلية وتمركز العرب الفلسطينيين المتبقين في الجليل والنقب ومنطقة المثلث، وللسيطرة على هذه المناطق المتبقية وضعت إسرائيل مخططاتٍ عدة أهمها، مخطط "كينغ" عام 1974م والذي كان يهدف للسيطرة على مناطق الجليل تحديداً، وترحيل سكانه.[3] ومخطط "برافر" الهادف للسيطرة على أراضي النقب.بعد حرب العام 1967م، أو ما عرف بالنكسة، استطاعت إسرائيل مواصلة سياستها التوسعية، وكانت تلك نقطةُ تحول أخرى باحتلالها لكامل فلسطين بما فيها القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة.[4]

فما أنْ وضعت الحرب أوزارها حتى وُضعت خططاً عاجلةً وطويلة الأمد لتنفيذ مآربها، وتشكيل واقعٍ جديد. وفي هذا السياق، يقول **موشي دايان**: "الاستيطان هو إحدى الوسائل الرئيسية في النضال السياسي من

---

[1] خطة الضم تسلل إسرائيلي صامت ومخطط قديم للسيطرة على مناطق إستراتيجية، تي أر تي عربية، أنظر الرابط:
https://www.trtarabi.com/now/%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%85-

[2] هنيدة غانم، **"المحو والإنشاء في المشروع الاستعماري الصهيوني"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 96، خريف 2013م، ص 118

[3] غازي حسين، **"الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية"**، مرجع سابق، ص 23

[4] غازي حسين، **"الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية"**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2003م.ص 27.

أجل تخطيط حدود آمنة وخلق حقائق ديموغرافية وجغرافية جديدة وعلاقات اجتماعية وسياسية مختلفة، ولا أمل في الانتصار في الصراع السياسي حول الأرض دون إيجاد واقع استيطاني مخطط ومسلح، فالاستيطان كفيل بطمس المعالم الحضارية العربية وتغيير بنيتها الديموغرافية".[5]

ومنذ اللحظة الأولى لذلك التوسع باشرت إسرائيل بالاستيطان الجغرافي داخل حدود العام 1967م، وعملت على تكثيفه بأسرعٍ وقت ممكن، فوفق دراسات أعدها مركز أبحاث الأراضي، بلغ عدد المستعمرات الرسمية في الضفة والقدس الشرقية 205 مستعمرات، بالإضافة إلى 257 مستعمرةٍ أخرى عشوائية أو قيد الإنشاء، حيث تحتل ما مساحته 200 ألف دونم من الأرض.[6]حيث بات ما تحتلهُ المستوطنات والمواقع العسكرية والأمنية والطرق الإسرائيلية وغيرها من الأرض في الضفة الغربية يشكل نسبة تزيد على 62% من مساحة الضفة.[7]ووصل عدد المستوطنين تجاوز 760 ألفا في الضفة والقدس عام 2016م، بمعنى أنَّ الاستيطان تضاعف ما يزيد على 300%.

وللمحافظة على الزيادة السكانية للمستوطنين في الضفة والقدس، والتضييق على الفلسطينيين، ضاعفت إسرائيل من عمليات هدم المنازل ومصادرة الأراضي، فمنذ العام 1967م تضاعفت النسبة حتى وصلت إلى 450% حسب إحصائيات 2016م،[8]وفي القدس تحديداً صدر قانون لمحاولة تقييد عدد السكان الفلسطينيين بما لا يزيد عن 28% من عدد السكان،[9] وقنن عدد تصاريح البناء ورغم ذلك ما زالت الإحصائيات تُشير إلى أنَّ عدد السكان الفلسطينيين ما زال يُشَكِلُ 39% من عدد السكان الموجودين فيها، مما زاد من حجم الهجمة الاستيطانية على المدينة.[10]

1. الجغرافية الفيزيائية[11] التقطيعية

يُقصدُ من خلال استخدام مصطلح الجغرافيا الفيزيائية التقطيعية، توضيح السياسة التي اتبعتها إسرائيل في فرضها لرؤيتها الجغرافية داخل حدود العام 1967م والتي قامت بالأساس على سلسلة من الأدوات الاستيطانية كالجدار أو المناطق الأمنية أو الطرق الإلتفافية أو الشوارع النقية تقطيع الضفة لمناطق جيوسياسية موزعة بين (A,B,C) على أسس تحفظ لنفسها القدر الأكبر من الموارد الطبيعية، وضمن خطوط سير تعمل على عزل الفلسطينيين وتقطيع طرق الربط والوصل بين مدن الضفة من جهة وبين غزة والضفة من جهةٍ أخرى .

---

[5]سمير معتوق، **"الأساس الجغرافي للاستعمار الصهيوني في الضفة الغربية"**، عمان: دار البشير للنشر، 1992م، ص 51.

[6]لمزيد من المعلومات حول حجم الاستيطان، أنظر مركز أبحاث الأراضي في القدس على الرابط التالي: http://www.lrcj.org/

[7]نبيل شعث، **"بعد 23 عاماً على اتفاق أوسلو: الاستيطان تضاعف وإسرائيل لم تلتزم بالاتفاقيات"**، جريدة الحياة الجديدة، الأربعاء 2016/8/24م. وقد نُشر إلكترونياً على موقع الجريدة كذلك من خلال الرابط التالي:
http://www.alhaya.ps/ar_page.php?id=1ab7427y28013607Y1ab7427

[8]سامية وزوز، **"المستوطنون بالضفة: 1 مقابل كل 3 فلسطينيين"**، مرجع سابق، ص 80

[9] إيال وايزمان، **"الهندسة المعمارية الديموغرافية في القدس"**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القدس: مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 20، العدد 79، صيف 2009م، ص 55.

[10] عبد الرؤوف أرناؤوط، **"إسرائيل في القدس: من الحسم الجغرافي إلى الحسم الديموغرافي"**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القدس: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 105، شتاء 2016م،ص 179-181.

[11]الجغرافية الفيزيائية، هي أحد فروع علم الجغرافية، والذي يهتم تحديداً بالموارد الطبيعية، وتقسيمات الأرض، وتوقعات مستقبلية بشأن الطبيعة الجغرافية للمناطق المنوي الإقامة فيها، بما يشمل تحديد خصائص تلك المناطق من حيث توافر الثروات. لمزيد من الاطلاع، أنظر:
V.Etteien And M.Maslin, **"Physical geography: fundamentals of the physical environment"**, University Of London, International Program, 2011,p31

1.2. تقسيمات أوسلو الجيوسياسية[12]

أفضت اتفاقيات أوسلو إلى تقسيم منطقة الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق جيوسياسية: منطقة (أ) وتشكل ما نسبته 18%من مساحة الضفة الغربية، وتقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية وتشمل المدن الرئيسية. منطقة (ب) وتشكل ما نسبته 22 %من مساحة الضفة الغربية وتقع تحت السيطرة المدنية الفلسطينية، إلاّ أنَّ الشؤون العسكرية والشرطية تقع تحت سيطرة قوات الاحتلال الإسرائيلي، وتنتشر هذه المنطقة في الأغلب حول مناطق (أ) والتي تتمركز حول المدن الفلسطينية الرئيسية. منطقة (ج) وتشكل ما نسبته 60 %من مساحة الضفة الغربية، وتقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، علماً أنّ هذه المنطقة غير مأهولة فلسطينياً بشكل كبير، ويرجع ذلك إلى الممارسات الإسرائيلية الساعية إلى الإستئثار بهذه المنطقة للنشاطات الاستيطانية.

هذا وتم في أعقاب اتفاقية شرم الشيخ للعام 2000م تحديد ما نسبته 3% من أراضي الضفة الغربية على أنها محميات طبيعية، على أن يتم نقلها للفلسطينيين، الأمر الذي لم يحصل حتى اللحظة. ومن الملاحظ أنَّ المناطق الفلسطينية أصبحت تتمركز في معازل تفتقر للتواصل الجغرافي، حيث لا يستطيع الفلسطينيون التنقل من مناطق(أ) و (ب) الواقعة تحت سيطرتهم دون المرور بمناطق (ج) الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية، علما أنَّ هذه التقسيمات الجيوسياسية وضعت لتخدم هدفاً مرحلياً لا يتجاوز فترة 18 شهراً، وبعدها يتم نقل السيطرة للسلطة الفلسطينية تدريجياً، وخلال خمس سنوات تقريباً، يتم فيها التوصل لحلولٍ نهائية لقضايا المياه واللاجئين والقدس.

1.2 جدار الضم والتوسع (الجدار العازل)

فكرة بناء الجدار العازل هي فكرة قديمة في العقل الإسرائيلي الصهيوني، حيث تعود فكرة إقامته إلى مؤسس معسكر اليمين الإسرائيلي **زئيفي جابوتنسكي** حيث قال في مقالة كتبها وجاء فيها: "إننا لا نستطيع أن نجبر كل العرب على الرحيل ولا نستطيع أن نوقف الاستيطان الذي يعني تحقيق الأهداف الصهيونية في السيطرة على الأراضي العربية، لذلك فإن الاستيطان يمكن أن يتنامى تحت حماية قوة ما، تجعل السكان المحليين خلف حائط حديدي لا يستطيعون اختراقه".[13]

ومنذ إقامة "دولة إسرائيل" طُرحت فكرة إقامة الجدار عدة مرات، فطرحه **بنحاس سافير** عام 1967م، و"إسحاق رابين" عام 1995م، و كذلك **إيهود باراك** الذي طرح الفكرة وتبنى عبارة "نحن هنا وهم هناك"، ودعا إلى ترسم حدود الدولة من خلال الجدران. إلاّ أنَّ مجموعةً من الظروف المحيطة قد حالت دون تنفيذ الفكرة في تلك الفترات، وبدء التجسيد الحقيقي لبناء الجدار على الأرض عام 2002م، بإشرافٍ من رئيس الوزراء الإسرائيلي **أريئيل شارون**.[14]

---

[12]أحمد الأطرش، **"جغرافيا الاستيطان: كيف تم تحويل الضفة الغربية إلى كنتونات"**، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية"مدار"، 2015م، ص 25.

[13]عبيدة فارس، **"الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الصهيوني والضفة الغربية"**، عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2002م، ص 16.

[14]صبحي يوسف، **"الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية"**، غزة: مجلة جامعة الأزهر، المجلد 12، العدد 1، ص 348-251.

يبلغ طول الجدار حوالي 709كم وهو ضعف طول الخط الأخضر، و 85% من المساحة التي يبتلعها تقع ضمن حدود الضفة الغربية[15]، ويمتاز بكثرة تعرجاته التي تتداخل في أراضي العام 1967م، وإجمالاً يتراوح ارتفاع الجدار ما بين ستة إلى ثمانية أمتار من الخرسانة المسلحة، وعرضٍ قد يصل إلى أكثر من 30 متراً أحياناً، يشمل شارع ترابي بعد الجدار، ومن ثم شارع معبد، وشارع ترابي آخر، وبوابات شائكة وكاميرات مراقبة.[16]والشكل المرفق يوضح مسار الجدار ضمن آخر تعديل.[17]

يتعدّى الجدار العازل مسألة بناء حائط إسمنتيّ، وإقامة أسلاك شائكة، وطرق دوريّات، وسياج إلكترونيّ وغيرها. إنّه عمليّة قضم 39% من مساحة أراضي الضّفّة الغربيّة البالغة 5,876 كم2، وتقسيمها.[18]

إلى جانب الأهداف التقطيعية السابقة فإنه يأخذ بالحسبان وبشكل متعمدٍ وتكتيكي مبني على أسس جغرافية فيزيائية التهام أكبر قدرٍ ممكن من الأراضي الزراعية والغابات مع أقل عدد ممكن من التجمعات الفلسطينية، بالإضافة للسيطرة على مصادر المياه، حيث سيضم داخله أكبر حوضين جوفيين للمياه في الضفة الغربية، والتي تُقدر طاقتهما التصريفية بحوالي 507 ملايين متر مكعب سنوياً.[19]

بناءً على ما سبق فالجدار الفاصل في العقلية الإسرائيلية بالإضافة لأبعاده على الأرض، يبدو أنه أُقيم بدافع من احتمال خطر وجودي، ما زال مختزناً في الذاكرة، الأمر الذي يعني أنَّ إسرائيل وبكل قوتها الحالية تعي فعلياً أنّ خطرا قادماً سيواجهها، تحول الظروف فقط في تأجيله.

3.2. الطرق الإلتفافية والممرات الآمنة

الطرق الإلتفافية هي عبارة عن شبكة طرق ومواصلات تقوم إسرائيل بفتحها على حساب الأراضي الفلسطينية، للتواصل بين المستوطنات، وغالباً ما تلتف حول المدن والبلدات الفلسطينية، وتشكل تكتيكياً جغرافياً تقطيعياً يصعب معه التواصل الجغرافي الفلسطيني. ويمكن تقسيم تلك الطرق لأنواع متعددة منها، ما هو ممنوعٌ على الفلسطيني استخدامه بتاتاً، ومنها ما يُسمح للفلسطيني استخدامه بشكل جزئي مع مجموعة من القيود والتدابير.[20]

يصل طول شبكة الطرق الإلتفافية في الضفة الغربية إلى 800 كم، وبمعدل عرض 20 متراً، مع العلم أنه توجد منطقة عازلة بعرض 120 متراً يُمنع الفلسطيني من الاستفادة منها، وتستأثر شبكة الطرق هذه بما مساحته 2% من أراضي الضفة الغربية.[21]

---

[15]مركز "بيتسيليم"، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، **"خلفية عن الجدار الفاصل"**، معلومات منشورة بتاريخ 2011/1/1م، لمزيد من المعلومات أنظر الرابط التالي: http://www.btselem.org/arabic/separation_barrier

[16]غانية ملحيس، **"جدار الفصل العنصري"**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت: مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 15، العدد 55، صيف 2003م، ص 69.

[17]خارطة تبين مسار الجدار العازل، أوراق جامعة بيرزيت الإلكترونية، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط التالي:
http://awraq.birzeit.edu/sites/default/files/node_images/Segregation%20wall%20in%20the%20West%20Bank%20(2002-2009).jpg

[18]حسن بحيص وخالد عايد، **"الجدار العازل في الضفة الغربية"**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، 2010م، ص 14-15.

[19]المرجع السابق نفسه، ص 37-38

[20]أحمد الأطرش، **"جغرافيا الاستيطان: كيف تم تحويل الضفة الغربية إلى كنتونات"**، مرجع سابق، ص 26.

[21]المرجع السابق نفسه، ص 27-28.

إضافة للطرق الإلتفافية التي صنعتها إسرائيل كعامل موازٍ للاستيطان في تقطيع أوصال الضفة الغربية جغرافياً، فإنها كذلك عملت على إيجاد آليات لتعزيز التقطيع الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة وتمثل هذا في ما تسميه إسرائيل الممرات الآمنة لإدراكها مدى تأثير التكامل الجغرافي الفلسطيني عليها.

لا بد من الإشارة هنا إلى أنَّ الفصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، نتج بعد قيام إسرائيل في العام 1948م،حيث أُتبعت الضفة الغربية للملكة الأردنية وشملت المساحة المضمومة 5690كم مربع، بينما وُضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية بمساحة 360كم مربع.[22]

ومع سيطرة إسرائيل على الضفة والقطاع عام 1967م أصبحتا تحت سيطرة إسرائيل، وبقي التواصل الجغرافي ضمن ممرات وشوارع معينة تسيطر عليها إسرائيل وضمن ضوابط وشروط تُحددها مسبقاً، ومع توقيع اتفاقية أوسلو اتفق الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي على أنّ الضفة والقطاع وحدةٌ جغرافية واحدة، واتُفِقَ على إقامة مجموعة ممرات وطرق تسمح بالتواصل الجغرافي وحرية الحركة للأفراد والبضائع والتنقل بسهولة.[23] إلا أنّ عدم التوصل لحلول من خلال العملية التفاوضية، واندلاع الانتفاضة الثانية، أدى إلى إعادة إسرائيل لحساباتها المبنية أصلا على تقطيع الوجود الجغرافي الفلسطيني، فعملت على تقليل الممرات، وفرض قيود مشددةٍ عليها ورقابة في غاية الصرامة وأوقات عمل غير محددة واشتراط الدخول بوجود تصاريح إسرائيلية بالإضافة للإغلاقات شبه الدائمة، وأطلقت على تلك الطرق "الممرات الآمنة".[24]

في ضوء المعطيات السابقة تأتي خطة الضم، كجزء من السيطرة على الجغرافيا الفلسطينية، التي تعتبر إسرائيل أن فرض الوقائع عليها أمراً ضرورياً، لا حياد عنه، في عقليتها قيادتها، ومتطرفي إسرائيل.

الموقف الفلسطيني من الخطة

أعلنت السلطة الفلسطينية منذ اليوم الأول لنية إسرائيل تنفيذ خطة الضم، رفضها التام لها، هي وجميع الفصائل الفلسطينية، وقررت السلطة قطع علاقتها مع إسرائيل والتحلل من الاتفاقيات معها، وهو الموقف الذي ما زالت القيادة الفلسطينية ثابتة عليه حتى اللحظة.

ردود الفعل الدولية

حذّر الاتحاد الأوروبي، إسرائيل من مساعيها لضم أراض من الضفة الغربية، واصفاً الأمر بأنه انتهاك للقوانين الدولية، ومحذراً إسرائيل من سياستها الاستيطانية.

---

[22] راسم خمايسي، **"ممر آمن أم تواصل جيوسياسي في الدولة الفلسطينية"**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 9، العدد 23، 1993م، ص 31.

[23] المرجع السابق، ص 37.

[24] أحمد الأطرش، **"جغرافيا الاستيطان: كيف تم تحويل الضفة الغربية إلى كنتونات"**، مرجع سابق، ص 29.

وقال الممثل الأعلى للأمن والسياسة الخارجية للاتحاد جوزيب بوريل، إن موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان التي تتبعها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1967، "واضح ولم يتغير".

وتزامن تأكيد الاتحاد الأوروبي مواصلة متابعة الوضع عن كثب، واتخاذ الخطوات اللازمة بهذا الشأن، مع تصريح الأمم المتحدة التي اعتبرت أن خطة الضم سبب في القضاء على فكرة حل الدولتين المدعومة دولياً.

وحذر مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف سلطات الاحتلال الإسرائيلي من ضم أجزاء من الضفة الغربية، قائلاً إن "مثل هذه الخطوة تشكل تهديداً متزايداً، وتنتهك القانون الدولي وستوجه ضربة مدمرة لحل الدولتين، وتغلق الباب أمام استئناف المفاوضات، وتهدد جهود دفع السلام الإقليمي".

خطة الضم في المنظور الإسرائيلي بين المعارضة والرفض

بشكل عام يُمكن القول أن الأحزاب الإسرائيلية جميعها متفقة على خطة الضم، ولكن الاختلاف يتركز في الآليات وأوقات التنفيذ، وحجم الأراضي التي يُمكن ضمها، ففي حين يبدي حزب أبيض أزرق موقفاً يُشير إلى ضرورة التأني في تطبيق خطة الضم وكيفيتها، والاعتماد على ما يُمكن تسميته الضم الصامت، يرى الليكود ضرورة الضم.

أما على مستوي الكتاب والباحثين المهتمين، فانقسموا إلى قسمين، منهم من يرى ضرورة الضم، ومنهم من يعارضه، فتعليقاً على قرار الضم، تساءلت الكاتبة الإسرائيلية في صحيفة هآرتس الإسرائيلية نوعا لانداو في مقال تحت عنوان "عندما يتعلق الأمر بالضم، يحمل نتنياهو وحده المفتاح" عما إذا ما كان نتنياهو سيختار مرة أخرى عدم ضم الضفة الغربية، بعد أن كان غانتس آخر عذر لعدم المضي قدماً في الخطة؟

وأضافت الكاتبة "أي خطوة من هذا القبيل في وادي الأردن ستنتهك المعاهدة مع الأردن".

وتابعت "ظل المجتمع الدولي يتابع بهدوء هذه العمليات خلال الأشهر القليلة الماضية، منذ كشف النقاب عن صفقة القرن، مع عرض الخطة بقدر من الارتباك، إذ تضمن خيار ضم جميع المستوطنات والأراضي الإضافية في ضواحيها، لكن الرئيس الأمريكي قدم هذا كخيار يتطلب من إسرائيل أن تتفاوض بالتوازي مع الفلسطينيين والاحتفاظ بالأراضي المتبقية لدولتهم المستقلة".

التداعيات والانعكاسات

هنالك عدة انعكاسات لخطة الضم، يتمثل أهمها في تهديد بقاء السلطة الفلسطينية ثابتة، في ظل ما تعانيه من تعنتٍ في الموقف الإسرائيلي المتشدد، في الوقت الذي أوضحت فيه السلطة أنّها ترفض قطعياً التعاطي مع فكرة الضم، وإذا ما اقترن ذلك بما تعانيه السلطة من ضائقة مالية فإن الأمر يزداد سوءاً.

تنفي فكرة الضم كذلك الروايات التي تسوقها إسرائيل على أنها الدولة الديمقراطية في الشرق الأوسط، بل تؤكد على أنّها أسوأ النماذج الموجودة بطشاً واغتصاباً للحقوق الفلسطينية.

تؤثر خطة الضم على العلاقة مع الأردن الواقعة على الحدود الشرقية لفلسطين، وهي التي كانت هادئة منذ توقيع اتفاقيات السلام بين الطرفين، وهذا التأثير أشار له الكثير من الباحثين الإسرائيليين، وإلى مدى خطورته وتحول الأردن لجهة معارضة، وحدود غير آمنة مع إسرائيل.

في حال استمر الموقف الإسرائيلي ضمن ما هو عليه، مع تنامي الأزمات المالية في المجتمع الفلسطيني فمن الممكن أن تؤدي خطة الضم، إلى اندلاع مواجهات مع الاحتلال الإسرائيلي، وتطورها إلى انتفاضة فلسطينية.